

الفصل الخامس

في ذكرى المفكر القومي عصمت سيف الدولة

الأمة والقومية والدولة الإقليمية عند عصمت سيف الدولة*

ثلاث قضايا رئيسية تبرز في الكتابات (القومية) لعصمت سيف الدولة، مما يستوجب

الاهتمام:

- مفهوم الأمة.
- الموقف من التجزئة.
- الموقف من الدولة الإقليمية.

مفهوم الأمة

فأما مفهوم الأمة فإن أهم ما يميزه بالمقارنة مع ما سبقه من الفكر القومي هو الدور المركزي للاستقرار البشري على الأرض. أو قل: إن الأرض هي العامل الحاسم الذي ميز التكوين القومي عن التكوينات القبلية. إن للقبائل لغات وثقافات وأنظمة قبلية وعبادات.. إلخ، ولكنها لا تشكل أمماً، وإنما حين تستقر على رقعة من الأرض، وتمارس عليها حياتها المادية والفكرية، تبدأ مسيرة التكوين التاريخي المجتمعي كأمم.

وتتميز تفكير عصمت سيف الدولة عمومًا بالتطور التدريجي عبر المراحل الثلاث لحياته الفكرية التي تلخصها - رمزياً - ثلاثة كتب: أسس الاشتراكية العربية (١٩٦٥) - نظرية الثورة العربية (١٩٧٢) - عن العروبة والإسلام (١٩٨٦).

في (الأسس) ذكر ما يلي:

[الأمة - طبقاً لجدل الإنسان - مجموعة من الناس تجمعهم وحدة اللغة، ووحدة الأرض، ووحدة التاريخ، ووحدة المصير].

إن هذا المفهوم جرى على سنة ما سبقه من كتابات عربية قومية، وكتابات غير عربية وغير قومية، من تعداد لعوامل تكوين الأمم (القوميات) وبيان أيها الأساس.. (ساطع الحصري - ستالين.. إلخ). والعوامل المعنية عند عصمت سيف الدولة - في النص السابق - أربعة: اللغة والأرض والتاريخ والمصير، وليست اللغة هي التي تميز الأمة عن غيرها، وإنما تتميز الأمم -

(*) من أعمال الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية والمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، بمدينة القاهرة في فترة ٢٨-٣٠ مارس عام ٢٠٠٠. وقام محمد عبدالشفيع عيسى بمهمة المنسق للندوة ومحرر أعمالها، ونشرت هذه الورقة التعقيبية في كتاب الندوة: من حَمَلَة مشاعل التقدم العربي: عصمت سيف الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١. ص ص ١٢٢ - ١٢٣.

ابتداء من الاستقرار على أرض - بوحدة التاريخ ووحدة المصير^(١).

ولكن في عام ١٩٧٢ اهتدى عصمت سيف الدولة إلى «السياق الحضاري» لتكوين الأمم وخاصة الأمة العربية، في كتابه (نظرية الثورة العربية)، فذكر ما يلي: (الأمة مجتمع ذو حضارة متميزة، من شعب معين مستقر على أرض خاصة ومشتركة، تكون نتيجة تطور تاريخي مشترك)^(٢). ومن هذا التعريف يتبين ما يلي:

- إن الأمة (مجتمع) وليست مجرد (مجموعة من الناس).

- إنه مجتمع ذو حضارة متميزة. ويعتبر المفهوم الحضاري هنا بديلاً لما ورد في الأسس عن (اللغة والتاريخ). فالحضارة هي كمال الحصيصة «للتطور» - التاريخي - المشترك، بدءاً من واقعة الاستقرار و التي مكنت (المجتمع) من الإدارة المشتركة للجدل الاجتماعي: انطلاقاً من الظروف (الماضي - التاريخ واللغة) إلى المستقبل (المصير).

- إن مزدوجة (الشعب - الأرض) تندمجان ضمن مقولة الأمة، حيث يذكر نصاً ما يلي: [ومن هنا) تكون الأمة تكويناً واحداً من الناس (الشعب) والأرض (الوطن) معاً. فنحن عندما نقول مثلاً إننا أمة عربية ثم نتحدث عن الوطن العربي لا يكون حديثنا عن شيئين منفصلين بل عن الكل (الأمة) الذي يتضمن الجزء (الوطن). فالشعب العربي (الناس) والوطن العربي (الأرض) يكونان معاً الأمة العربية..]

- إن عوامل القومية المتداولة في الفكر السائد ليست هي التي تميز الأمم في حد ذاتها.

[.. كل ما تعلمناه من مميزات الأمة كاللغة أو الثقافة أو الدين، هي عناصر التكوين الحضاري، وهي تختلف من أمة إلى أمة تبعاً لظروف التطور التاريخي الذي كونها. أما عن المصالح الاقتصادية المشتركة فهي متوافرة في كل مجتمع حتى لو لم يكن أمة. وأما الحالة النفسية المشتركة، والولاء المشترك، فتلك معبرات في الأفراد عن انتمائهم إلى أمة قائمة]^(٣).

بذلك يتسع ويتعمق مفهوم الحضارة ليستغرق عوامل اللغة والثقافة والدين، فتستحيل إلى مجرد عناصر أولية يتشكل منها ناتج (تركيبى) أعلى هو التكوين الحضاري.

- ولكن المصالح الاقتصادية عند عصمت سيف الدولة ليست من العناصر المكونة للحضارة فيما يبدو، ويحار المرء في التساؤل عن سر عدم إدراجها في (الأسس) وعدم (إدماجها) على نحو ما تستحق في (النظرية).

(١) عصمت سيف الدولة، أسس الاشتراكية العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٣٣١.

(٢) عصمت سيف الدولة، نظرية الثورة العربية، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ١٤١.

(٣) المرجع السابق.

وأما في المرحلة الثالثة للتطور الفكري لسيف الدولة (عن العروبة والإسلام) فقد استبقى التعريف القومى للأمة كما صاغه في كتابه السابق (نظرية الثورة العربية) بل وأثبتته نصاً، بيد أنه أضاف تعريفاً آخر موازياً للأمة - إذا صح هذا التعبير - مستمداً من القرآن الكريم، إنه المفهوم الدينى للأمة (الأمة الإسلامية)، ورأى ألا تشابه أو تعارض أو تناقض بين المفهومين القومى والدينى للأمة^(١).

وقد حاولنا نحن أن نقدم مفهوماً للأمة والقومية يحدد مضموناً متكاملًا للحضارة كميزم للأمم والقوميات، فذكرنا ما يلي:

[إن النمط الحضارى يشمل مجالين:

أ - المجال المادى، أى الحياة الاقتصادية عموماً من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك، فينبغى أن يكون هناك حد أدنى من التكامل أو (الاعتماد المتبادل) الاقتصادى كشرط لتكون الأمم.. إن تفكك الحياة المادية - دون الحد الأدنى المناسب والمتعين وفق الظروف التاريخية السائدة أى المطبوع بالطابع النسبى، لا يسمح بالتشكيل المشترك للأمة.

ب- المجال غير المادى (المعنوى).

إن مجرد لغة مشتركة لا يكون أمة، إن اللغة لا تعمل وحدها ولكن تعمل فى الإطار الاجتماعى (الحضارى) المركب.

وما يقال عن اللغة يقال عن التاريخ، [إذ لا معنى للتاريخ إذا قصد به مجرد التابع الزمنى، أو إذا قصدت به سلسلة من الحوادث التاريخية المتشابهة) - إذ لا بد أن يرتبط مفهوم التاريخ بالنمط الحضارى المتميز والممتد والعميق، (ففى هذا النمط يتحول التاريخ إلى حضارة، وتتحوّل اللغة إلى ثقافة)^(٢).

وانطلاقاً من هذا الفهم الحضارى قدمنا التعريف التالى للأمة (معدلاً): (الأمة مجتمع بشرى، تكون تاريخياً على أرض محددة، ذو نمط حضارى متميز، ممتد وعميق، فى المجالين المادى والمعنوى)^(٣).

(١) عصمت سيف الدولة، عن العروبة والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٢)،

الطبعة الثانية، القاهرة (دار المستقبل العربى) ١٩٨٦، ص ٢٥، ٣٨.

(٢) محمد عبدالشفيع عيسى، نظرية ساطع الحصرى فى القومية العربية، جدلية الإثبات والنفى، فى: ساطع الحصرى - ثلاثون عاماً على الرحيل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ص ١١٥ - ١٥٦، ص ص ١٤٦ - ١٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٤.

الموقف من التجزئة

نعلق هنا على القول بأن موقف عصمت سيف الدولة من التجزئة موقف «أحادي» بمعنى أنه ركز على العوامل الخارجية (الاستعمار الأوربي) وأغفل العوامل الداخلية. لا ريب أن سيف الدولة قد أكد الدور المركزي للاستعمار الأوربي في التكوين التاريخي للتجزئة، ولم يعالج بشكل مفصل البنية الاجتماعية - التاريخية التي نشأت منها عملية التجزئة.

غير أن من الحق أن نؤكد هنا أن التركيز على الدور المركزي للاستعمار الأوربي في (صنع) التجزئة هو تركيز صحيح، بل يمكن وصف التجزئة دون افتئات على التاريخ وحقائقه الموضوعية بأنها (تجزئة استعمارية). وإنما انبثقت التجزئة في العهد الاستعماري من (التجزؤ) الاجتماعي العربي السابق عليها.

. وسبق لنا في مقام آخر أن تناولنا العلاقة (العضوية) والجدلية بين التجزؤ والتجزئة، فلا بأس إن استعدنا بعض ما ذكرناه، وفيما يلي أهم فقراته^(١):

(لقد تكونت الأمة العربية - بالمعنى التاريخي النسبي - في إطار عملية تاريخية كبرى مركبة، خلال النصف الأول من العصور الوسطى (الأوربية)، أي منذ فجر الرسالة الإسلامية المحمدية بانبعائها الحضاري المشع وانطلاقتها المبدعة على منطقة عريضة - مركزها المنطقة العربية الآن، على محاور التجارة والجهاد والفقہ والشعر، ولمدة سبعة قرون تقريباً، أي حتى اللحظة التقريبية لسقوط عاصمة الخلافة - بغداد - على أيدي التتار بزعامة هولاكو عام ١٢٥٨. وكان المفترض - بصورة نظرية أو مجردة - أن تتوافر «إمكانية» إقامة الأمة الواحدة - المتكونة حديثاً آنئذ - بكيانها السياسي المشترك، لتمارس من خلاله تطورها الاجتماعي المستقل، وذلك اعتباراً من اللحظة التي شهدت، تقريباً، اكتمال تكوين الأمة بالمعنى النسبي الذي أشرنا إليه.

ولكن ذلك لم يحدث. فلم يقم كيان سياسي عربي واحد، ولم تمارس الأمة (الجديدة) تطورها الاجتماعي المستقل، وإنما بدأت عملية معاكسة، محورها الحيلولة دون الالتئام السياسي لأجزاء الأمة الوليدة، جنباً إلى جنب مع إنشاء وتكريس أبنية اقتصادية واجتماعية (متأخرة) تشكل أساساً للأمر الواقع الجديد.

(١) محمد عبدالشفيق عيسى، ملاحظات أولية حول ظاهرة التجزئة، في: الشورى، طرابلس، مايو ١٩٧٤، ص ٦٥-٧٥.

وهكذا بدلاً من أن يقوم كيان سنياسى عربى واحد على انقراض (الدول) والدويلات والولايات القائمة (وهى كيانات وجدت فى مرحلة الانصهار الأولى التدريجى لعناصر الأمة، بل وساعدت فى عملية الانصهار) - بدلاً من ذلك، وجدنا تلك الكيانات تتكسر فى وقت أصبح فيه من الضرورى فيه أن تزول، أى وجدنا ظاهرة (التجزؤ). ولكن هذا التجزؤ يجد أساسه فى كل من الظروف الخارجية، وفى تكون القوى الحاكمة والسائدة (الماليك.. الأتراك) والتي أخذت تتراجع بالاقتصاد العربى حثيثاً من المرحلة ذات السمات (السلعية - النقدية) إلى مرحلة مناظرة للإقطاعية الأوربية فى العصر الوسيط، بكل ما يصاحبها من انعزال وانفصال وتأخر، وأخذت تتراجع بالفكر العربى من حالة الإبداع إلى حالة (الاجترار).

وهكذا نشأت ظاهرة التجزؤ التي نعتبرها أصل التجزئة الراهنة. إن التجزؤ هو الانقسام العربى فى عصر التأخر أو (الانقطاع الحضارى) بينما التجزئة هى الانقسام فى عصر الاستعمار الأوربى وحركة التحرر الوطنى والقومى^(١).

[.. إن التجزئة لم تكن تقسيمًا لدولة عربية واحدة قائمة - حينئذ - وإنما كانت تمثل نوعًا من «المصادرة» على عملية إقامة الكيان السياسى العربى الموحد. فالدولة العربية الموحدة للأمة العربية الواحدة - حصراً - لم تقم قط، وإنما وجدت دولة إسلامية كبرى شملت الأجزاء العربية مع غيرها من المناطق الإسلامية، ثم انكسرت وحدة (الإمبراطورية) بظهور الدول والإمارات والممالك المستقلة وشبه المستقلة فيما بعد، والتي أدت دوراً رئيسياً - هى نفسها - فى توفير مقومات وحدة الأمة العربية، وذلك بتسهيل الاختمار والتفاعل الاقتصادى والاجتماعى والفكرى..].

[إن التجزئة - الاستعمارية - ليست إذن وليدة المرحلة التاريخية المعاصرة فقط وإنما تجد جذورها وممهداتها فى مرحلة طويلة من التجزؤ تنتمى إلى عصر سابق هو عصر (الانقطاع الحضارى) والذي تلا الاحتمال النسبى لتكون الأمة العربية^(٢).

[فى غمار التحولات الرأسمالية الأوربية ومحاولات النفاذ إلى ممتلكات الدولة العثمانية فى المنطقة العربية وخاصة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فإن (التجزؤ) العربى «لم يعق» انتشار النفوذ الأوربى وأمتهيازاته التجارية، فى مرحلتى الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية المبكرة فى أوربا.

ولكن منذ أهل عصر الإمبريالية (الرأسمالية الصناعية المتقدمة والرأسمالية المالية فى أوربا اعتباراً من الربع الأخير للقرن التاسع عشر) لم يعد «التجزؤ» يفى بالمهمة المطلوبة

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٩.

للتوسع الإمبريالي، والذي أخذ يستند إلى إعادة صياغة علاقات الإنتاج الدولية على أساس «التخصص» التقليدي؛ مستعمرات تنتج المواد الأولية - من زراعية ومعندية - وتوردها إلى المركز «الإمبريالي» لتستقبل مصنوعاته واستثماراته.

لم تعد الإمبريالية تقبل بقاعدة عربية «لا تعيق» (أى قاعدة التجزؤ) وإنما سارت تتجه إلى إرساء قاعدة (تساعد إيجابياً) فى تطوير بنيان الرأسمالية الأوربية.

لقد أخذت الإمبريالية تحول التجزؤ العارض - كما يفترض - إلى تجزئة تخطط لها كى تدوم. وكان جوهر عملية التجزئة هو التحويل الاقتصادى الاجتماعى للأجزاء العربية بحيث تدخل فى بنية (تقسيم العمل الدولى الرأسمالى) القائم على (التخصص الإنتاجى) كما أشرنا. .. إن التجزئة ليست محض تقسيم سياسى للوطن العربى بين الدول الأوربية، إذ فى هذا المجال يمكن القول بحق إنه ليست كل الحدود الخاصة (بالدول) العربية القائمة هى من صنع الاستعمار - أو أن التجزئة ليست مجرد فرض «للحدود» - وإنما جوهر التجزئة هو عملية تحويل كل جزء عربى إلى «ملحق للمركز الرأسمالى»^(١).

[.. تتحصل التجزئة فى انظام كل جزء عربى على حدة فى «ميكانيزم» الاقتصاد المسيطر - المتربول، ميكانيزم تقسيم العمل القهرى.. وهذا الانتظام إنما يجد شرطه الأولى فى الانسلاخ عن الاقتصادات المثيلة - الاقتصادات العربية المتعددة - وعدم التوجه للاندماج معها لبناء قاعدة إنتاجية متكاملة تسليخ الأجزاء المتدمجة معاً فى النهاية عن قبضة الاقتصاد الخارجى المسيطر. وهذا شرط «سلبى» أول، يهينى لفاعلية الشرط الإيجابى التالى وهو: التكامل بين الاقتصاد المتخلف والتابع فى كل بلد عربى، والاقتصاد المقابل له، الرأسمالى المتقدم فى الدول الاستعمارية، بحيث يشكلان كلا مركباً^(٢).

[.. إن التجزئة بوصفها ارتباط كل جزء عربى على حدة بالاقتصاد (الاستعمارى) وانفصاله عن مثيله من سائر الأجزاء العربية أصبحت عقبة فى مجرى التطور العربى القومى، وأصبحت إزاحتها ضرورة أولية من ضرورات هذا التطور..^(٣).
.. ولكن كيف تتجسد التجزئة؟

إنها تتجسد فى كيانات اجتماعية وسياسية (إقليمية)، أى منحصرة فى إطار كل إقليم لكل بلد عربى على حدة، بحيث باتت كل هذه الكيانات تؤدى «وظيفة» محددة هى (حراسة) التجزئة.. وهذا ينقلنا إلى المغزى الأساسى للدولة الإقليمية.

(١) المرجع نفسه، ص ٧٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٧٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٧٥.

الموقف من الدولة (الإقليمية)

كثر الحديث عن الدولة «الإقليمية» - حسب التعبير «الأثير» لدى الكتاب والمفكرين القوميين الرواد، أو الدولة «القطرية» - حسب التعبير المستحدث والمستخدم في الكتابات الأكاديمية الراهنة.

ولقد أكد الفكر القومي على الطابع (السلبى) «للدولة» الحديثة كشكل مسيطر للكيان السياسى فى البلدان العربية عقب استقلالها السياسى، والذى تحقق فى أوقات متفاوتة خلال القرن العشرين - وتمثل ذلك الموقف القومى مبكراً فى كتاب سامع الحصرى عقب الانفصال (١٩٦١) والمعنون (الإقليمية.. جذورها وبذورها) - ثم فى كتاب عبدالله الريمائى (الإقليمية الجديدة). أما عصمت سيف الدولة فقد أكد الموقف المذكور بتحليل سياسى تجديدى وخاصة فى كتابه (نظرية الثورة العربية). ويلخص موقف سيف الدولة فى عبارة واحدة فى الكتاب الأخير نصها: [أما عن الدولة الإقليمية فهى التجسيد السياسى الكامل للتجزئة..] (١).

ويسند هذا النص (المفتاحى) نصوص مساعدة تتلوه مباشرة كالقول:

[فالدولة الإقليمية تقوم فى جزء من الأمة العربية وتصله عنها وتجسد استقلاله وتحميه، وفى ذات الوقت تمتزف بالدول الإقليمية الأخرى وتقبل استقلالها وتحترمه. وتتعامل الدول الإقليمية فيما بينها تعاملًا قائمًا على أساس القبول المشترك للتجزئة] (٢).

ويؤصل عصمت سيف الدولة الظاهرة الإقليمية التى تبدو الدولة فيها مجرد عنصر من عناصرها:

[إن الإقليمية رابطة تضم كل الإقليميين وتضمهم جميعًا فى مواجهة الشعب العربى فى موقف مضاد لوحده القومية، ويجسد الإقليميون موقفهم هذا فى مجالات وأشكال عديدة من أول كتابة التاريخ العربى مجزأ كما لو كان كل إقليم ذا تاريخ خاص إلى آخر محاولات الصعود باللهاجات المحلية إلى مستوى اللغة العربية. وفيما بين هذا وذاك يجسدون الإقليمية فكرًا وأدبًا وفنًا وسلوكًا، ثم فى نظم ومنظمات سياسية واقتصادية واجتماعية ورياضية، ونختار (للدراصة) شكلين من المؤسسات الإقليمية هما الدولة والحزب..] (٣).

ولما كانت الإقليمية مضادة للمنطق التقدسى للتاريخ، المنطق «القومى» لتكوين وتطور الأمم جدليًا، فإن عصمت سيف الدولة يرى أن الدولة الإقليمية حين تقوم - ولو حكمها القوميون - سوف تقع فى مأزق لا فكاك منه - ويقول فى هذا الصدد:

(١) عصمت سيف الدولة، نظرية الثورة العربية، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٤ - ١٩٥.

[.. من هنا يتحدد المخرج الوحيد من المأزق: تحطيم الدولة الإقليمية وإقامة الدولة القومية.. دولة الوحدة النواة]^(١).

هذا هو الموقف القومي من الدولة الإقليمية كما عبر عنه عصمت سيف الدولة في أكثر صوره تكاملاً من الناحية النظرية.

فهل يمكن وصف هذا الموقف بأنه (رغبوي) أى يعبر عن مجرد أمنيات ذاتية مفصولة الصلة بالواقع الاجتماعى الحقيقى؟

وهل أصبح ما يسمى (الدولة القطرية) كأمر وقع، أمراً (ضرورياً) بالمعنى الفلسفى، ومن ثم (مرغوباً فيه).. أيضاً؟

إن هذا بالفعل ما يدعو إليه كثير من الكتّاب و(المفكرين) العرب وقد صدر العديد من الأعمال فى هذا السبيل، ولقى رواجاً واضحاً.

ولكن ما الموقف (القومى) كما ينبغى له أن يكون فى الظروف الراهنة؟

الحق أنه بقدر ما أثبتت الدول (الإقليمية) أو (القطرية) العربية قوتها المجسدة، عن طريق بناء وتجريب قدراتها وخاصة فى الميدان العسكرى - السياسى الأمنى، وبصفة أخص فى العلاقات المتبادلة بين بعضها البعض، وفى العلاقات بين كل منها وبين مواطنيها وفق ما يمكن أن نطلق عليه (استئساد الدولة) - بقدر ما أثبتت فيه الدولة المذكورة عجزها عن تحقيق الأهداف الرئيسية التى حاولت فى ضوئها أن تبنى قاعدة شرعيتها، تلك الأهداف التى تتركز فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أولى، وبناء المكانة الدولية من جهة ثانية.

فمن الناحية الفعلية أصبح المحدد الأمنى (أمن الدولة) هو الاعتبار الحاكم لمجمل أداء تلك الدولة، وهو ما قلص بصورة خطيرة من الإنجاز التتموى ومن المكانة الدولية المستقلة نسبياً على الصعيد الدولى.

والحال أن الدولة الإقليمية - أو القطرية - تواجه مأزقاً بالغ الحرج فى مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج الثانية و(الثالثة)، أى مرحلة صعود «القوة العظمى الوحيدة» - على المسرح الدولى - الولايات المتحدة الأمريكية، وممارسة دورها المسيطر فى مناطق العالم المختلفة عبر هياكل وآليات متنوعة. وأخطر ما يواجه التطور العربى فى المستقبل، هو الضغط المشدد الذى يتعرض له وجود الدولة (القطرية) من وراء الظروف الجديدة، بحيث يمكن أن تتحول إلى قوة معطلة بصورة خطيرة، إن لم تكن مهددة أو مبددة، لفرص التطور العربى المستقبلية.

(١) نفس المرجع، ص ٢٠٢.

وسبق أن تناولنا المحددات العامة للدور المنوط بالدول (القطرية) فى السياق للدولى (الجديد) ولخصناها فى ثلاثة: (١).

(١) تدمير الطابع الجوهري للدولة الإقليمية و(نظامها) العربي.

(٢) تفكيك البنى الاجتماعية والسياسية القائمة تمهيداً لإعادة تركيبها وفق مخطط الهيمنة.

(٣) إهدار وطمس هوية المجتمع.

وفيما يلي نبداً بالمحدد الأول:

تدمير الطابع الجوهري للدولة (الإقليمية) والنظام (الإقليمي) العربي

يتمثل هذا التدمير بصفة أساسية، فى تجاوز علاقة التضامن الجماعى وفق قاعدة الحد الأدنى من التوافق بين (الدول) فى إطار جامعة الدول العربية.

وتقسيراً لذلك فإن التضامن العربي طوال المرحلة من ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠ كان يقوم على حد أدنى لا يقصر عنه وحد أعلى لا يتجاوزه. ويعبر الحد الأدنى عن مجموعة من الضوابط والكوابح على سلوك أية دولة فى علاقاتها بالدول العربية الأخرى وبالدول الأجنبية.

وفى معظم فترات حياة جامعة الدول العربية كان الموقف التضامنى الجماعى يعبر عن أضعف المواقف بين الدول العربية، وذلك بحكم اشتراط قاعدة الإجماع لصدور القرارات الملزمة للكل، علماً بأن هناك دولاً إقليمية تجاوزت قيود الإقليمية التقليدية وحدودها التضامنية الدنيا وصاغت (سياسة عربية) إيجابية بدرجات متفاوتة.

ولكن فى الظروف الدولية والعربية الجديدة - بعد ١٩٩٠ - أخذ هامش الحركة التضامنية فى التضاؤل سريعاً، بما يهدد بتدمير علاقة التضامن الأدنى ذاتها بحيث يمكن أن تكفّ الدول الإقليمية عن إقليميتها نفسها، فتصير فى عرف الدول العربية الأخرى (دولاً أجنبية) تحكم العلاقة معها القواعد التى تحكم العلاقات بين الدول بصفة عامة، ابتداء من حسن الجوار والتعايش السلمى وانتهاء بحالة الحرب ولو غير المعلنة.

وهكذا تؤدى سياسات الهيمنة على الصعيد العالمى، إلى إمكان تدمير الدولة الإقليمية بما هى كذلك، وتدمير النظام الإقليمي العربي بما هو كذلك أيضاً، وإلى أن تقييم مكان الدولة الإقليمية دولة من طراز آخر، دولة لا يربطها بالعروية رابطة وإن ظلت (عربية)، ويمكن أن تقييم مكان النظام الإقليمي العربي ومنظّمته الجامعة نظاماً آخر ربما يكون (شرق - أوسطياً) أو غير ذلك.

(١) محمد عبدالشفيق عيسى، الدور العربي لمصر، مجموعة مقالات فى جريدة (صوت العرب)، القاهرة، أغسطس ١٩٩٢.

ولكن التدمير لن يحدث فجائياً كطفرة، وإنما هو تعبیر عن (عملية) معقدة، تتراكم متغيراتها الكمية لتصنع تغيراً كیفياً فى الختام. فالأوفق إذن أن نتحدث عن (اضمحلال الدولة الإقليمىة).

بهذا تناولنا تفصيلاً المحدد الأول لدور الدول (الإقليمىة) أو (القطرىة) فى السىاق الدولى الجدىد.

أما المحدد الثانى - وكما سبقت الإشارة - فهو محاولة تفكك الأبنىة الاجتماعىة والسىاسىة بالتلاعب فى مكوناتها الطبقية واللغوىة (والعرقىة) والدىنىة والقبلىة «والجهوىة».. إلخ، تمهيداً لإعادة تركيبها وفق إرادة الهىمنة، وهذا ما تتعرض له بالفعل مختلف الدول العربىة حالىاً وبما يهدد بمحاولة كسر عرى الترابط القومى التاريخىة للأمة. ويتبقى المحدد الثالث: إهدار وطمس هوىة المجتمع، الهوىة القومىة - الدىنىة، الهوىة العربىة الإسلامىة المتصالحة مع المسىحىة الشرقىة.

وأمامنا هنا علامآت تترى على صعىد الحىاة الدىومىة للدول العربىة، من أجل بعث جمىع أشكال الهوىة غىر العربىة، سواء على أسس (قومىة) مصطنعة أو على أسس سىاسة غىر ذات جذور تاريخىة، أو على أسس عرقىة قدىمة أو حدىثة أو طائضىة، بما يهدد بتحوىل المجتمع العربى إلى (فسىفساء) غىر متجانسة، كثرىة خصبة لممارسة الهىمنة الإمبرىالىة - الصهىونىة.. لا قدر الله.

ههل بعد هذا كله يستقىم الحدىث عن (الوظىفة التاريخىة) للدولة القطرىة فى مىزان المستقبلى العربى المرتجى؟

وألا يجدر بالقومىين وغىرهم من الفصائل العربىة الباحثة عن صورة المستقبلى المنشود أن يفكروا وىعملوا من أجل تقربىة يوم الأمل الوحىوى العتىد؟